

في الحالة التونسية) والتسليم السريع بمصير مبارك وعدم دعمه كما توقع (أو أرادت «إسرائيل» والنظام السعودي، كما يشير معهد الأمن القومي) مثلت جميعها مصدر عدم رضى وقلق في الكيان. وهذا القلق لا ولم يتعلق بالمسارات المحتملة حينها لمصر فقط، بل لاعتباره أيضاً مؤشراً مهماً إلى بداية التراجع الأميركي في المنطقة، وهذا أكثر ما يقلق الكيان، الذي يعد الولايات المتحدة «أحد أهم مركبات الأمن القومي»، كما أشار موشيه يعلون، وزير الشؤون الاستراتيجية الصهيونية في محاضرة له في جامعة بار ايلان أخيراً.

ربما لهذا السبب بذكر الراحل جورج حبش، وبحسرة كبيرة كما يبدو، في تقديمه لكتاب «الصراع العربي - الإسرائيلي: إسرائيل من الداخل» رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وتأثيره الهائل على وجهة الصراع العربي - الصهيوني. فخسارة عبد الناصر، وبالتالي خسارة العرب مكانة مصر ودورها المركزي عقب صعود السادات إلى موقع رئاسة الجمهورية، وتوقيعه لاحقاً اتفاقاً كامب ديفيد المشؤومة، تعادل بتأثيرها الاستراتيجي الهائل انهيار الاتحاد السوفياتي، كما جاء في مقدمة الحكيم. والحسرة على عبدالناصر ليس مردها وطنية فلسطينية أنانية، وهي ميزة لم يُعرف بها الحكيم العربي مطلقاً، بل إدراك عميق لمعنى قضية فلسطين للمنطقة العربية أجمع، لكن حتى الرئيس عبد الناصر لم تتح له فرصة ذهبية كالتي يضعها التاريخ في متناول السلطة المصرية الجديدة.

هنا الوردية، فلنرقص هنا

محقة هي قناة الميادين حين ترفع شعار «غزة برسم العرب والربيع»، لكن بعض عبر الجولة الدائرة الآن تفرض علينا القول، ليس فقط إن غزة والمقاومة في غزة برسم الإخوان المسلمين الذين عابوا، محقين كما يجدر القول، على النظام السابق مواقفه الخيانية، بل إن مستقبل مصر الآن، وبالتالي مستقبل المنطقة العربية كلها، هو برسم الإخوان المسلمين في مصر. التاريخ الذي يُكتب اليوم بدماء أطفال فلسطين والعرب لن يرحم أحداً. لن نقول، وإن كان هذا سيبدو حقاً وواجباً مستحقاً، أنه ربما يجب على من أعطته المقاومة مثل هذه الفرصة التاريخية تقبيل أقدام المقاومين فرداً فرداً. يكفي أن ننتظر ماذا سيفعل من عاب على مبارك مواقفه الخيانية من فلسطين وغزة ومصر والمنطقة، ولهم نرد تلك العبارة الإغريقية الشهيرة عن امتحان الصدقية التي ردها صاحب رأس المال أكثر من مرة: «هنا الوردية، فلنرقص هنا».

* أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية في جامعة ويسكونسن - بارك سايد

الوطن العربي بعد عام بالقول إن الزخم الكبير للحدث تركّز في ست دول عربية فقط من اثنتين وعشرين، وتغيّر النظام في دولتين فقط (تونس وليبيا - بالتدخل الخارجي للثانية)، أما في مصر واليمن، فلقد جرى التخلص من رأس النظام ولا تزال بقايا النظام القديم في مكانها، وفي البحرين يبدو أن الانتفاضة جرى قمعها، في الوقت الراهن على الأقل، أما في سوريا، فالصراع لا يزال مستمراً بلا أفق (عاموس يادلين، الربيع العربي بعد عام، معهد الأمن القومي، مذكرة 113). طبعاً الحالة السورية تحديداً مربكة للكيان الصهيوني، لكن السيناريو المفضل كما يبدو، لدى الجنرال أيلاند مثلاً، بخصوص الحالة السورية هو سقوط النظام وانتشار حالة من الفلتان، حتى لو أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني على الحدود، فذلك يمكن التعايش معه، يقول أيلاند، ولا يمكن أن يرقى إلى مستوى الخطر الاستراتيجي من جهة، ويستحق أن يكون ثمناً



التاريخ الذي يكتب اليوم بدماء أطفال فلسطين والعرب لن يرحم أحداً

مناسباً لتفكيك محور المقاومة من إيران إلى سوريا إلى حزب الله من جهة أخرى (سقوط النظام الأردني، على العكس، يشير أيلاند قد يكون مرهقاً اقتصادياً وعسكرياً بسبب طول الحدود التي ضمن أمنها النظام الأردني بفعالية حتى قبل معاهدة وادي عربة). لكن استعادة الثقة بالنفس لدى المحللين الصهاينة مصدرها الأساسي، كما يبدو، طيبة مسار السلطات المصرية ما بعد الثورة على نحو أساسي (قبل المواجهة الراهنة في غزة). فإسرائيل لم تكتفرت كثيراً للحدث التونسي مثلاً، ربما لأنها لم تستوعبه كما يجب، أو لأنها لم تدرك أو تتوقع إمكان انتقاله إلى مناطق أخرى، وأقلقته الحالة المصرية في البداية (وعدم قدرتها على توقع تبعات الحدث التونسي، ولاحقاً بداية الحدث المصري، يمكن أن تسجل في نطاق الفشل الاستخباري والمعرفي الكبيرين). التحولات الممكنة في مصر كانت مقلقة لأنها تمس بالبقرة الصهيونية المقدسة المتمثلة في موازين القوى الإقليمية والدولية، حيث يمكن تلمس حساسية خاصة وكبيرة لدى العقل السياسي الصهيوني اتجاه أي تغيير فيها ضد مصلحة الكيان. ربما لهذا السبب كان الأداء الأميركي شبه العاجز في البداية في الحالة المصرية تحديداً (والارتباك



رفاهيتها تمثل محور قلق استراتيجي للكيان كما جاء في تقرير مؤتمر هرتسليا 2012). هذه ستكون ربما، أقل تبعات إعادة التوضع العسكرية الصهيونية لمواجهة استحقاقات ظروف مجرد إسناد مصر للمقاومة، فيما يمكن أن ترتقي السياسة ذاتها بمكانة مصر إقليمياً ودولياً دون أي تكاليف واستحقاقات مماثلة على كاهلها.

بعد النشوة، المحقة كما يجدر القول، التي طبعت ردت الفعل العربية الأولى على الحراك الشعبي، والنشوة أيضاً من الارتباك والقلق الصهيوني الكبير والوجودي الطابع في البداية (انظر وثائق مؤتمر هرتسليا 2011 و2012)، يؤلم جداً أن نرى الاستعادة التدريجية للثقة بالنفس لدى بعض الخبراء الصهاينة الذين ميّز القلق الحقيقي ردت فعلهم الأولى. عاموس يادلين (جنرال سابق في سلاح الجو، الملحق العسكري في واشنطن، ومدير الاستخبارات العسكرية «أمان») مثلاً، يعيد تركيب كل الأحداث في



الدعم، مما أفقد هجوم الرابع عشر من آذار الذي قام على انفجار اغتيال الشهيد وسام الحسن، وخصوصاً التصعيد الذي مارسه الرئيس سعد الحريري، وكان قطع الطرق، وانتشار المظاهرات المسلحة، مطالباً برحيل حكومة ميقاتي، وصولاً إلى تفجير خطوط التماس في طرابلس، لكن الأبرز كان محاولة اقتحام السرايا الحكومية أثناء



مثل اغتيال الحسن هادة ل14 آذار راهنت من خلالها على إعادة استنهاض بعض قوة فقدتها

بداية بالاحتشاد في ساحة الشهداء، ولما بزل دم الشهيد ساخناً، قادراً على الاستنفار والجمع. وما لبث الحراك أن تحول إلى الشارع في أعمال أدت إلى قطع الطرق، وانتشار المظاهرات المسلحة، مطالباً برحيل حكومة ميقاتي، وصولاً إلى تفجير خطوط التماس في طرابلس، لكن الأبرز كان محاولة اقتحام السرايا الحكومية أثناء



تشجيع العميد الحسن. صعدت قوى الرابع عشر من آذار من لهجتها في بيان حشدت فيه كل شعارات المرحلة السابقة طلباً لاستقالة الحكومة، لكن الرد جاءها من غير مصدر، وخاصة من التحالف الدولي الذي يحقنها بالحياة والاستمرار. فقام مندوبو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بإعلان عن دعم ميقاتي، وتوالت مواقف

مراعياً شعور شارع، فأبقى الطاقم الحريري في السلطة، والإدارة، والأجهزة الأمنية، مضحياً بعناصر من طاقمه، مبعداً البعض، ومبقياً الآخر على الموقف بعيدة منه، إن في الحكومة أو في الإدارة.

وفي هذه الظروف، كانت قوى الرابع عشر من آذار تتراجع قوة وتأثيراً وفاعلية، حتى إذا سقطت حكومة الحريري، أصيبت هذه القوة بضرية كبيرة موجعة، دفعتها إلى الملمة جراحها بالتصعيد على جبهة دعم المعارضة السورية، لكن تطورات الأحداث، وتراجع قدرة تحالف القوى الدولية العربية على الضغط بسبب الهزائم الاستراتيجية في العالم، والأزمة المالية التي تعصف بالنظام الاقتصادي الليبرالي، لم تمكن قوى الرابع عشر من آذار من تحقيق مبتغاهما. حاولت التصعيد بأشكال شتى، فوصلت أخيراً إلى ترهل ومراوحة.

ما بعد اغتيال وسام الحسن

مثل اغتيال العميد وسام الحسن مادة جديدة لقوى الرابع عشر من آذار، راهنت من خلالها على إعادة استنهاض بعض قوة فقدتها على غرار الخطط التي اعتمدها بعد اغتيال الرئيس الحريري وكل اغتيال آخر أعقبه. هكذا لجأت مجدداً إلى تحريك شارعها بأساليب مختلفة،

العميد وسام الحسن، كان ميقاتي يحكم وفق منطق «الوسطية» كشعار طرحه مطلع إطلالته السياسية، فكانت وسطيته مواءمة الظروف القائمة، وعدم الوقوف في وجه الأعراس بقوة. هكذا مارس الحكم في حكومته الأولى، التي أعقبت استقالة الرئيس عمر كرامي عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لم يكن نافرماً في حكمه، وظل أداؤه متوازناً مع المسار السياسي الراهن في تلك اللحظة، ومتماهياً مع تطورات المرحلة، فعمر حكومته قصير، وهي على بعد شهور معدودة من الانتخابات النيابية التي تعدّ الحكومة منحلة بانتهائها. حكم بما يتوافق مع مصلحة قوى الرابع عشر من آذار التي كانت حتى حينه في موقف صاعد وقوي، دون أن يسمي نفسه منتتماً إليها، وحاول إبقاء خطوط صداقة مع حلفاء الأوس في التحالف السوري اللبناني، حافظ على متطلبات المرحلة، كإجراء الانتخابات النيابية بما لا يحسبه على طرف دون آخر، توصلاً إلى عدم خوضه الانتخابات النيابية، من جهة، وبما لم يضعف قوى الرابع عشر من آذار، من جهة أخرى. هكذا أمن ما تحتاج إليه المرحلة: برلمان لمصلحة الرابع عشر من آذار توافقاً مع رغبة الهجوم الغربي. في حكومته الثانية التي أعقبت سقوط حكومة سعد الحريري، لم يمارس ميقاتي أية كيدية،